خلال الفترة 2007 – 2013م:

النفقات الجارية تستحوذ على 84% من إجمالي الاستخدامات العامة

الثورة / عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حديثة عن استحواذ النفقات الجارية على 84 % من إجمالي الاستخدامات العامة في المتوسط خلال الفترة 2007 – 2013م. وهي اختلالات مزمنة تظهر غلبة النفقات الجارية وكبر حجم الالتزامات الحتمية، الأمر الذي يضفي على الموازنة الطابع الإنفاقي غير الرشيد، ويحد بصورة كبيرة من الدور الاستثماري والتنموي للموازنة. وهو ما يلاحظ من تدني النفقات الرأسمالية والاستثمارية والتي لا تتجاوز في المتوسط 16 % من إجمالي الاستخدامات العامة للدولة خلال الفترة 2007 – 2013م، وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الوطني/ نبيل الطيري والموسومة بعنوان "توجيه الإنفاق على البنية التحتية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية" فقد انعكست هذه الاختلالات على ضعف النفقات الرأسمالية والاستثمارية لمشاريع البنية التحتية عند مستويات متدنية تراوحت بين 2 – 8 % من إجمالي الاستخدامات العامة بمتوسط 6 % خلال نفس الفترة، وهذه الاختلالات أدت إلى بطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الاستثمار العام والخاص على حد سواء، نتيجة غياب البيئة المواتية للاستثمار وقصور خدمات البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي.

تراجع الكفاءة

وأشارت إلى أن ارتفاع النفقات الجارية يعكس واقع البناء المؤسسي والمالي للدولة من خلال الهياكل المؤسسية لمختلف الوزارات والمؤسسات العامة المتضخمة بالمسميات والمستويات التي تعيق أداء وظيفتها أكثر مما توفّر بيئة لإنجاز المهام، حيث أدى التضخّم المؤسسي إلى زيادة الإنفاق الجاري وخفض كفاءة الإنفاق العام وإهدار المتاح من الموارد العامة وانعكست الاختلالات الهيكلية في النفقات العامة على إعاقة مسيرة التنمية وخاصة انخفاض الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية وإهمال الجانب التنموي والإنتاجي.

وأضافت: رغم تزايد الإنفاق على الدفاع والأمن والذي بلغ 19 % من الإنفاق العام إلا أن كفاءة القوات المسلّحة والأمن وأجهزة الضبط لم تتحسّن بصورة تتناسب مع تلك الزيادات في الإنفاق العام لاسيما مع استمرار الاختلالات الأمنية والأعمال التخريبية ونشاط التقطّعات والأعمال المخلّة باستقرار المجتمع، فضلاً عن ضعف هيبة الدولة في الكثير من المناطق في الجمهورية. وإذا كانت نفقات الدفاع والأمن تستحوذ على المرتبة الأولى من النفقات العامة للدولة فإن التحدي الكامن في إعادة توجيه جزء من الهدر في الإنفاق على الدفاع والأمن إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارية لقطاعات البنية التحتية. حيث يشكّل الباب الأول أجور وتعويضات العاملين للدفاع والأمن حوالي 46 % من إجمالي نفقات الأجور والمرتبات للدولة، كما يستحوذ على حوالي 78 % من إجمالي نفقات الدفاع والأمن.

التهـــريب

مؤكدة أن الدعم المقدّم للمشتقات النفطية 24 % من الإنفاق العام، وهذا يعني أن حوالي ربع المالية العامة للدولة تذهب للدعم الذي يتزايد عاماً بعد آخر حيث يذهب جزء كبير منه للتهريب وحصص الجهات الحكومية من المشتقات النفطية وفروعها في المحافظات ولا يستفيد منه إلا حوالي 23 % من المستحقين.

وترى الدراسة أن الاختلالات التي يعاني منها الإنفاق العام قد أضعفت الإنفاق الرأسمالي والاستثماري على البنية التحتية، كما أن سياسات الإنفاق الاستثماري العام للموازنة اتسمت بجمودها، وبالتالي تعارضها مع اتجاهات المتغيرات الكلية. فخلال الفترة 2007 – 2013م تعرّض الاقتصاد الوطني لصدمات عدة ومنها أزمة الغذاء العالمية ثم الأزمة المالية العالمية وتلاهما كارثة السيول في محافظتي المهرة وحضرموت، وأخيراً تداعيات ثورة الشباب عام 2011م، وتباعاً لذلك واجهت النفقات الاستثمارية أوضاعاً حرجة بلغت ذروتها عام 2011م حيث وصل الحد إلى تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة.

الأمـر الـذي يؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على وضع التنمية والتخفيف من الفقر، وهذا الوضع لا يتسق مع مساعي التحوّل الديمقراطي في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتيسير الحصول على خدمات البنية التحتية ومـن ثم توفير الحياة المعيشية الكريمة للسكان، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام للدولة والحد من الاختلالات بما يضمن توجيه حصة أكبر منه نحو النفقات الرأسمالية والاستثمارية اللازمة للبنية التحتية.

إختـــلال

تمثّل النفقات على المرتبات والأجـور نسبة كبيرة من النفقات الجارية والتي تصل في المتوسط إلى أكثر من 32 % من إجمالي النفقات العامة ومـا يقرب من 50 % من النفقات الجارية. ورغم هذه النسبة الكبيرة للنفقات على القوى البشرية فإنها لا تشير إلى تحسّن في مستوى الخدمات العامة والحماية الأمنية، ويرجع ذلك إلى عددٍ من الأسباب لعل من أهمها:

1) التضخّم الكبير في حجم القوى البشرية سواءً منها تلك التي تعمل في الأجهزة المدنية أو تلك التي تعمل في الأجهزة العسكرية والأمنية، إذ يقدّر عدد العاملين في تلك الأجهزة بحوالي 1.4 مليون شخص، ولا زال هذا العدد في تصاعد مستمر. وربما يشير ذلك إلى أن الالتحاق بالوظيفة العامة لا يتم وفقاً للاحتياج الفعلي وإنما يتم بهدف استيعاب أكبر عدد من المنتمين للقوى السياسية سواءً الحزبية منها أو القبلية أو غيرها، وقد ترتب على ذلك وجود عدد كبير من هؤلاء لا يعملون فعلاً إما لأنهم متنفّذون أو أنهم متهرّبون من الخدمة أو أنهم لا توجد لهم وظائف محددة. ومن الواضح أن نسبة هؤلاء كبيرة جداً والتي قد تصل إلى ما يزيد عن 20% من حجم القوى العامة في البلاد.

2) الازدواج الوظيفي على أكثر من وظيفة وفي أكثر من جهة. وتفيد العديد من التقديرات أن عـدد هـؤلاء يزيد عن 15 % من حجم القوى العامة، وهناك ازدواج وظيفي أكبر بين الوظائف العامة والوظائف الخاصة، وربما تبلغ نسبة الازدواج هذه أكثر من 50 % من إجمالي العاملين في الوظائف العامة.

وبيّنت دراسة أن تصحيح ومعالجة هذا التشوّه والاختلال سوف يسهم في إعادة توجيه جزء من هذه النفقات إلى النفقات الرأسمالية لمشاريع البنية التحتية، ويعزز الجوانب الأساسية للتوجه نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن أهمية مشاريع البنية التحتية لا تقتصر على أنها توفّر الخدمات الأساسية، بل يمكن أن تكون مصدراً فورياً لفرص العمل كما أن الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يوفّر ملايين فرص العمل.

المـــوارد

وبحسب الخبير البطلي فقد ارتبط الإنفاق الاستثماري لقطاعات البنية التحتية بالموارد العامة للدولة حيث يلاحظ أن تزايد أو انخفاض الموارد العامة للدولة يقابله تزايد أو انخفاض النفقات الرأسمالية لقطاعات البنية التحتية، وبالتالي فإن توفّر التمويل الكافي للمشاريع الرأسمالية والاستثمارية للبنية التحتية يعتمد على المـوارد العامة للدولة.

وقال إن توفّر الموارد المالية الكافية يُعتبر محدداً أساسياً لتمويل المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية، كون اختلالات الموارد العامة تنعكس في شكل سلسلة من الآثار السلبية على مختلف مشاريع البنية التحتية.

وبطبيعة الحال يتوقف حجم ومستوى واتجاه التأثير على حجم وطريقة تمويل المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية. فقد كان الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية ضعيفاً في اليمن التي تمتلك عدداً أقل من الموارد المالية التي تنفق منها، كما أن العواقب الاقتصادية لتراجع إنتاج النفط في اليمن، إلى جانب الصعوبات المالية أعادت التركيز على كبح الموازنة المالية الضعيفة مما أدى إلى خفض مستويات الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية.

لـقـد ارتـبـطـت اسـتـراتـيـجـيـة الإنـفـاق الاستثماري ارتباطاً وثيقاً بمدى توفّر الإيرادات، خاصة النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية عند تدهور مستوى توفّر الإيرادات وعند تراجع إنتاج النفط والموارد النفطية فإن التأثير المباشر هو خفض المخصصات الاستثمارية كما حدث في العام 2009م.

الضـــرائب

تعاني اليمن من شحّة وندرة مواردها وتظل الإيـرادات الضريبية متواضعة رغم أهميتها كمكوّن أسـاسي في هيكل الموازنة العامة ومساهمتها في توفير الخدمات الأساسي للمجتمع، حيث مثّلت الحصيلة الضريبية السنوية خـلال الفترة 2007 – 2013م نسبة 21 % من إجمالي الموارد العامة ونسبة 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ومثّلت الحصيلة الضريبية ما نسبته 18.6 % من إجمالي الإنفاق العام، وقد انعكست محدودية الإيـرادات الضريبية سلباً على تمويل المشاريع الاستثمارية لقطاعات البنية التحتية حيث انخفضت الأهمية بالنسبة للإنفاق الاستثماري.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

التمويل الاسلامي

إن تطوّر مفاهيم واستراتيجيات وأهداف العمل التمويلي الإسلامي وتمكّنها من إرساء قواعد مؤسسية مهنية متينة وقوية وصلت قيمة أصولها الاستثمارية التمويلية الإسلامية إلى آلاف من المليارات من العملة الصعبة وغيرها من العملات المتداولة، وقد تنامى إقبال المستثمرين الأوروبيين والأميركيين وغيرهم من المستثمرين على توظيف مدخراتهم في الصناديق الإسلامية.. كما أن هناك إقداماً كبيراً من قبل مؤسسات مالية عالمية على التمويل الإسلامي والعمليات المصرفية الإسلامية وفتحت نوافذ استثمارية إسلامية في مختلف أنحاء العالم وقام البعض منها بتأسيس كيانات مالية تتمتع باستقلالية كاملة لرعاية احتياجات زبائنها الراغبين بالتعامل في التمويل الإسلامي من أجل المساهمة في ترسيخ مبادئ العمل المؤسسي الاستثماري العالمي.

ومما تقدّم يتضح لنا جلياً أن النمو المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي الإسلامي والتمويلات الإسلامية في كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبقية بلدان العالم حفزتها على توفير بيئة عمل مناسبة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وسرعتها على العمل بانتشار الصيرفة الإسلامية وبوتائر عالية وإزالة جميع المعوقات من أمامها وإظهار مزايا المنتجات الإسلامية ودورها ضمن النظام المالي الدولي.

Email ahmed albawab@hot mail.com

أكبر اقتصاد أوروبي يعود إلى التراجع

برلين/ سبأ

سجل الاقـتـصـاد الألـمـانـي انكماشا في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 2ر0 % ليكون أكبر اقتصاد في أوروبا قد عاد إلى التراجع بعد النمو القوي الذي حققه في الربع الأول من العام الحالي.

وذكـر مكتب الإحـصـاءات الألـمـانـي في مـقـره بمدينة (فيسبادن) أن هذا الانكماش هو الأول من نوعه منذ عام 2012م.. مشيرا إلى أن خبراء المكتب توقعوا للربع الثاني من العام انكماشا بنسبة 1ر0 %.

وعـزا المكتب هـذا التطور السلبي إلى تراجع حجم قطاع الاقتصاد الـذي يعتبر عماد اقتصاد ألمانيا والى انخفاض الاستثمارات.

وحقق الاقتصاد الألماني في الربع الأول من العام الحالي نموا طموحا بنسبة 7ر0 % الأمر الذي عزاه المكتب في حينها إلى اعتدال فصل الشتاء ما أدى إلى انتعاش قطاع البناء وقطاعات أخرى يعتمد أداؤها على حالة الطقس.

وأضاف المكتب انه بالمقارنة مع مجمل العام الماضي فان اقتصاد ألمانيا فقد بعض ديناميكيته نظرا للأسباب المذكورة ذاتها.

خلال ستة أشهر:

57 ملياراً حجم التداول النقدي بمنطقة بريد الحديدة

الثورة /يحيى كرد

بلغ إجمالي حجم التداول النقدي بمنطقة بريد الحديدة خلال النصف الأول من العام الحالي 2014م 57 مليارا و932 مليونا و483 ألفاً و146 ريالاً بنقص عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2013م بلغ مليارين و533 مليونا و747 ألفا و788 ريالاً بنسبة نقص 4 %.

وأوضح محمد خالد مدير عام منطقة بريد الحديدة في تصريح لـ الثورة أن من بين المبالغ النقدية المتداولة 6 مليارات و629 مليونا و261 ألفا و784 ريالاً حوالات مالية صادرة بفارق نقص عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2013م بلغ مليارا 559 مليونا و716 ألفا و815 ريالاً بنسبة نقص بلغت 19 % فيما بلغت الحوالات المالية المدفوعة 8 مليارات و292 مليونا و580 ألفا و206 ريالات بفارق نقص عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغ مليارين و349 مليونا و245 ألفا و609 ريالات بنسبة نقص بلغت 22 % وبلغ التوفير البريدي 7 مليارات و715 مليونا و842 الفا و338 ريالات بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغ ملياراً و527 مليونا و558 ألفا و109 ريالات بنسبة نمو بلغت 25 % كما بلغ التحصيل للغير مليارين و378مليونا و903 آلاف و195 ريال بنقص عن الفترة المقابلة بلغ 32مليونا و986 ألفا و609 ريالات بنسبة نقص 1 % فيما بلغت الحسابات الجارية 5 مليارات و599 مليونا و96 ألفا و837 ريالا بفارق زيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغ واحد مليارا و72 مليونا و343 الفا و674 ريالا بنسبة نمو 24 %.

وأشـار مدير منطقة بريد الحديدة الى أن صرف معاشات المتقاعدين بلغت اربعة مليارات و196 مليونا 671 ألفا و617 ريالاً بنقص عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغ مليارين و281 مليونا و84 الفا و278 ريالاً ألف فيما بلغ صرف مرتبات الجهاز الحكومي 22 ملياراً و852 مليونا و206 آلاف و269 ريالاً بزيادة عن الفترة المقابلة بلغت ملياراً 980 مليونا 501 ألف و518 ريالاً ومنظمة اوكسفام 263 مليونا و728 الفا و500 ريال أسر الشهداء أربعة ملايين و192 الفا و400 ريال. لافتا إلى أن خدمات البريد العاجل بلغت 3 ملايين و424 الفا و737 ريالاً وخدمات الصناديق البريدية بلغت 646 ألفا و505 ريالات وخدمات مبيعات الطوابع البريدية 687ألفا و870 ريالاً وخدمة البريد الأخرى بلغت 199 الفا و480 ريالاً.

دورة تدريبية حول الحوكمة لمنظمات المجتمع المدني

بـدأت أمس في عدن دورة تدريبية حول الحوكمة لمنظمات المجتمع المدني تنفذها مؤسسة مور ستيفنز بالشراكة مع مشروع استجابة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ويتعرف 22 مشاركا مـن رؤسـاء واعضاء المنظمات المدنية في عدن، ابين، المهرة، شبوة، حضرموت ولحج خلال الـدورة على مفهوم الحوكمة وتطبيقها في الجمعيات غير الحكومية وانواع المجالس والادارات ومهام مجلس الادارة وعوامل نجاح مجالس الادارات ومعايير العضوية فيها.

وتوقعت منسقة المؤسسة أماني الـبردونـي في تصريح لـ(سبأ) ان يتمكن المـشـاركـون عقب الـدورة من الالـمـام بمهام تطبيق سياسة الـشـفـافـيـة والافـصـاح داخـل المنظمات والمؤسسات المدنية عند تنفيذ مشاريع وخدمات التنمية المجتمعية.